الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، 23 – 27 آذار/مارس 2024

الجمعية العامة
البند 2

A/148/2-P.2
22 آذار/مارس 2024

النظر في الطلبات الخاصة بإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي
مقدم من قبل وفد إسرائيل

في 22 آذار/مارس 2024، تلقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من وفد إسرائيل طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ148، تحت عنوان:

"الإفراج الفوري عن الرهائن في غزة"

وسيجد المندوبون إلى الجمعية العامة الـ148 مرفقاً نص المراسلة لتقديم الطلب (ملحق رقم 1)، وكذلك مذكرة تفسيرية (ملحق رقم 2)، ومشروع قرار (ملحق رقم 3) تأييداً لذلك.

وسيُطلب من الجمعية العامة الـ148 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد إسرائيل، يوم الأحد، 24 آذار/مارس 2024.

بموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من قواعد الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يتناوله الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من قواعد الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم ترد إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

المراسلة الموجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
من قبل وفد إسرائيل

22 آذار/مارس 2024

سعادة السيد الأمين العام،

أود إعلامكم أنه بموجب أحكام القاعدة 11 من قواعد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، تطلب الشعبة البرلمانية لإسرائيل إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ148، التي ستعقد في جنيف من 23 ولغاية 27 آذار/مارس 2024. ويُقرأ البند على النحو التالي:

"الإفراج الفوري عن الرهائن في غزة"

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع)
م ك دانني دانون
رئيس وفد إسرائيل إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الإفراج الفوري عن الرهائن في غزة

مذكرة تفسيرية مقدمة من قبل وفد إسرائيل

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتحت غطاء قصف غير مسبوق للصواريخ من غزة، تسلل الآلاف من الإرهابيين الفلسطينيين بقيادة حماس إلى الكيبوتسات والبلدات في جنوب إسرائيل. وشرعوا في قتل أكثر من 1200 شخص، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون، واحتجاز 253 شخصاً كرهائن. وبالإضافة إلى ذلك، ارتُكبت أعمال اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ضد النساء في أماكن متعددة. لقد انتهك مرتكبو مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر بوقاحة العديد من مبادئ القانون الدولي، وكانت أعمالهم إهانة لمفاهيمنا الأساسية للأخلاق والكرامة الإنسانية.

وكان الهجوم الهائل الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر محاولة لتحقيق هدف أساسي لمنظمة حماس الإرهابية – وهو تدمير إسرائيل. وقد نفذت أعمال حماس في ذلك اليوم "بقصد تدمير كلياً أو جزئياً" الشعب الإسرائيلي – مما يشكل على الأرجح جريمة الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (اتفاقية الإبادة الجماعية)، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وتواصل حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني والجماعات الإرهابية الأخرى انتهاك القانون الدولي بينما نتحدث. ولا يزالون يحتجزون 134 رهينة، بينهم أطفال ونساء وكبار السن، في الأسر. وفقاً لتقرير بعثة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، يتعرض الرهائن "لأشكال مختلفة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب الجنسي"، وترد "أسباب معقولة للاعتقاد بأن مثل هذا العنف قد يكون مستمراً".

ومع أخذ هذه اللمحة العامة في الاعتبار، من الضروري أن يوّحد أعضاء المجتمع البرلماني الدولي قواهم للمطالبة بالإفراج الفوري عن الرهائن. بعد أكثر من 170 يوماً في الأسر، أصبحت حياة الرهائن في خطر كبير. وإلى جانب استمرار الضغط الدبلوماسي والعسكري على حماس، يجب أن نرسل رسالة واضحة مفادها أنه لن يتم التسامح مع الإرهاب وألا يمنح المنتهكون الجسيمون للقانون الدولي الحصانة.

الإفراج الفوري عن الرهائن في غزة

مشروع قرار مقدم من قبل وفد إسرائيل

إنّ الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تشير إلى* أن الاتحاد البرلماني الدولي يشارك الأمم المتحدة أهدافها ومبادئها، ويحترم القانون الدولي الإنساني،

(2) *وإذ تشير إلى* اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وإلى الأعمال المروعة والواسعة النطاق المذكورة أعلاه التي يبدو أنها نُفذت "بقصد تدمير كلياً أو جزئياً" جماعة وطنية –الإسرائيليون–، وهو هدف أعلنته حماس صراحة،

(3) *وإذ تشير إلى* أن القانون الدولي يحظر أخذ الرهائن، المعرَّف في الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن بأنه الاستيلاء على الرهائن أو احتجازهم أو التهديد بقتلهم، لإصابة شخص آخر أو الاستمرار في احتجازه "لإجبار طرف ثالث، أي دولة، أو منظمة حكومية دولية، أو شخص طبيعي أو اعتباري، أو مجموعة من الأشخاص للقيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به كشرط صريح أو ضمني للإفراج عن الرهينة"،

(4) *وإذ تشير إلى* أن أخذ الرهائن يُعرَّف بأنه جريمة حرب، بما في ذلك بموجب المادة 8(2) (c) (iii) من نظام روما الأساسي، التي تعكس القانون الدولي العرفي، وتنص على أن القوانين المتعلقة باحتجاز أسرى الحرب لا تنطبق على المنظمات الإرهابية، وبالتالي فإن احتجاز المدنيين والجنود كرهائن يشكل جريمة حرب،

(5) *وإذ تشير كذلك* إلى بيان لجنة الصليب الأحمر الدولية المؤرخ 9 آذار/مارس 2024 الذي جاء فيه أن "الرهائن الذين تحتجزهم حماس يطلق سراحهم من دون قيد أو شرط وأن كرامتهم وسلامتهم واحتياجاتهم الطبية تحظى بالرعاية. وتكرر لجنة الصليب الأحمر الدولية دعوتها إلى السماح لها بزيارة الرهائن"،

1. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين في جميع أنحاء العالم، وصناع القرار بإدانة منظمة حماس الإرهابية وراعيها الرئيسي – الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛

2. *وتدعو* البرلمانات في جميع أنحاء العالم أن تتعاون على ممارسة الضغط على الجهات الفاعلة من غير الدول التي تختطف الأشخاص وتحتجزهم كرهائن؛

3. *وتحث* البرلمانات في جميع أنحاء العالم على العمل معاً من أجل الإفراج عن الرهائن، ولا سيما الضغط على حماس – وهي منظمة إرهابية معترف بها دولياً – التي تحتجز الرهائن وترفضهم إعادتهم، وتمنع زيارات لجنة الصليب الأحمر الدولية أو زيارات أي طرف ثالث آخر، ولا تقدم معلومات عن مصيرهم أو ظروفهم؛

4. *وتدين* التجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني من جانب حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى والدول الراعية للإرهاب مثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛

5. *وتدعو* السلطة الفلسطينية إلى الرد على الانتهاكات الآنفة الذكر للقانون الدولي الإنساني التي لا تزال تقع في نطاق ولايتها القضائية.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

148th IPU Assembly

Geneva, 23–27 March 2024

Assembly
Item 2

A/148/2-P.2
22 March 2024

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

Request for the inclusion of an emergency item
in the agenda of the 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union
submitted by the delegation of Israel

On 22 March 2024, the IPU Secretary General received from the delegation of Israel a request and accompanying documents for the inclusion in the agenda of the 148th Assembly of an emergency item entitled:

"The immediate release of the hostages in Gaza".

Delegates to the 148th Assembly will find attached the text of the communication submitting the request (Annex I), as well as an explanatory memorandum (Annex II) and a draft resolution (Annex III) in support thereof.

The 148th Assembly will be required to take a decision on the request of the delegation of Israel on Sunday, 24 March 2024.

Under the terms of Assembly Rule 11.1, any Member of the IPU may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. Such a request must be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution, which clearly define the scope of the subject covered by the request. The IPU Secretariat shall communicate the request and any such documents immediately to all Members.

Furthermore, Assembly Rule 11.2 stipulates that:

(a) A request for the inclusion of an emergency item must relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required and on which it is appropriate for the IPU to express its opinion and mobilize a parliamentary response. Such a request must receive a two-thirds majority of the votes cast in order to be accepted.
(b) The Assembly may place only one emergency item on its agenda. Should several requests obtain the requisite majority, the one having received the largest number of positive votes shall be accepted.
(c) The authors of two or more requests for the inclusion of an emergency item may combine their proposals to present a joint one, provided that each of the original proposals relates to the same subject.
(d) The subject of a proposal that has been withdrawn by its authors or rejected by the Assembly cannot be included in the draft resolution submitted on the emergency item, unless it is clearly referred to in the request and title of the subject adopted by the Assembly.

A/148/2-P.2
ANNEX I
Original: English

COMMUNICATION ADDRESSED TO THE IPU SECRETARY GENERAL BY THE DELEGATION OF ISRAEL

22 March 2024

Dear Mr. Secretary General,

I would like to inform you that in accordance with the provisions of Rule 11 of the Rules of the Inter-Parliamentary Assembly, the Inter-Parliamentary Group of Israel requests the inclusion of an emergency item on the agenda of the 148th Assembly, to be held in Geneva from 23–27 March 2024. The item reads as follows:

‘’The immediate release of the hostages in Gaza’’.

Yours sincerely,

(signed) MK Danny DANON
Head of the Israel Delegation to the IPU

THE IMMEDIATE RELEASE OF THE HOSTAGES IN GAZA

Explanatory memorandum submitted by the delegation of Israel

On 7 October 2023, under the cover of an unprecedented bombardment of rockets from Gaza, thousands of Hamas-led Palestinian terrorists infiltrated kibbutzim and towns in southern Israel. They proceeded to slaughter over 1,200 people, including women, children, and the elderly, and take 253 individuals as hostages. In addition, acts of rape and other forms of sexual violence were committed against women in multiple locations. The perpetrators of the 7 October massacre brazenly violated numerous principles of International Law and their acts were an affront to our basic conceptions of morality and human dignity.

The massive onslaught on 7 October was an attempt to fulfill a fundamental objective of the Hamas terrorist organization—the destruction of Israel. Hamas actions on that day were carried out with an "intent to destroy, in whole or in part" the Israeli people—likely constituting the crime of genocide under the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Genocide Convention) and the Rome Statute of the International Criminal Court.

Hamas, Palestinian Islamic Jihad, and other terrorist groups continue to violate International Law as we speak. They are still holding 134 hostages, including babies, women, and elderly, in captivity. According to the mission report of UN Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, Ms. Pramila Patten, hostages are subjected to "various forms of conflict-related sexual violence including rape and sexualized torture" and there are "reasonable grounds to believe that such violence may be ongoing."

With that background in mind, it is imperative that members of the inter-parliamentary community join forces in calling for the immediate release of the hostages. After more than 170 days in captivity, the lives of the hostages are at great risk. Along with the continued diplomatic and military pressure on Hamas, we must send a clear message that terrorism will not be tolerated and gross violators of International Law shall not be granted immunity.

A/148/2-P.2
ANNEX III
Original: English

THE IMMEDIATE RELEASE OF THE HOSTAGES IN GAZA

Draft resolution submitted by the delegation of ISRAEL

The 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

(1) *Recalling* that the Inter-Parliamentary Union shares the objectives and principles of the United Nations, and respects International Humanitarian Law,

(2) *Recalling* the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (CPPCG) and as the abovementioned horrific and widespread acts appear to have been carried out with an “intent to destroy, in whole or in part” a national group—Israelis—a goal explicitly declared by Hamas,

(3) *Recalling* that International Law prohibits the taking of hostages, defined in the International Convention Against the Taking of Hostages as seizing or detaining and threatening to kill, to injure, or to continue to detain another person “in order to compel a third party, namely, a State, an international intergovernmental organization, a natural or juridical person, or a group of persons, to do or abstain from doing any act as an explicit or implicit condition for the release of the hostage”,

(4) *Noting* that the taking of hostages is defined as a war crime, including by Article 8(2)(c)(iii) of the Rome Statute, reflecting customary International Law, that the laws pertaining to the holding of prisoners of war do not apply to terrorist organizations, and that, thus, holding both civilian and soldier hostages constitutes a war crime,

(5) *Further recalling* the ICRC statement of 9 March 2024 that "hostages held by Hamas are released unconditionally and their dignity, safety and medical needs cared for. The ICRC reiterates its call to be allowed to visit the hostages,",

1. *Calls on* the Inter-Parliamentary Union, parliamentarians worldwide, and decision-makers to condemn the Hamas terrorist organization and its primary sponsor—Iran;

2. *Calls on* parliaments worldwide to work cooperatively to put pressure on non-State actors that abduct persons and hold them hostage;

3. *Urges* parliaments worldwide to work jointly for the release of hostages, and in particular to put pressure on Hamas—an internationally recognized terrorist organization—who holds and refuses to return hostages, prevents ICRC visits or visits by any other third party, and fails to provide information about their fate or conditions;

4. *Condemns* the flagrant disregard of International Humanitarian Law by Hamas, other terrorist organizations, and state sponsors of terrorism such as Iran;

5. *Calls on* the Palestinian Authority to answer for the aforementioned violations of International Humanitarian Law that continue to take place under its jurisdiction.